

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٠٣/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن مجلس التجارة والتنمية، الذي دعت فيه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية، حسب الاقتضاء، إلى مواصلة متابعة التطورات التي يكون لها أثر كبير على العلاقات التجارية الدولية متابعة دقيقة وتحليلها، بما في ذلك التكامل الاقتصادي وإصلاح السياسات في الاقتصاد العالمي، والتغير التكنولوجي، وتزايد الصلة بين تدفقات الاستثمار والتجارة،

وإذ تضع في اعتبارها مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٠/٩١ المؤرخ في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١^(١١)، الذي تقرر فيه إدراج التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية ضمن المجالات المحددة للتحليل في البرامج الإقليمية،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً الأحكام ذات الصلة من مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٤/٩٠ المؤرخ في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠^(١٢)،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٦/١٩٩١ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١، الذي يشجع على التعاون الإقليمي من أجل تيسير التجارة الدولية،

وإذ تعيد تأكيد أن وجود نظام تجاري مفتوح متعدد الأطراف أمر جوهري لتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية،

واقتراناً منها بالصلة القائمة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية وتشجيع النمو والتنمية، وبضرورة تشجيع قيام مزيد من التعاون الاقتصادي فيما بين أعضاء المجتمع الدولي،

وإذ تحيط علماً بتدابير السياسة الاقتصادية التي اتخذتها البلدان النامية لتيسير مشاركتها في الاقتصاد العالمي المعاصر بكفاءة وبقدرة تنافسية،

وإذ تشير إلى أنه اتفق على مبادرات إقليمية لتنفيذ عملية التكامل الاقتصادي وفقاً لأطر زمنية محددة وبأهداف واضحة المعالم، وإذ تدرك ضرورة القيام بتنسيق تدابير على المستوى الدولي لضمان الفعالية والكفاءة في تشجيع الأنشطة التي تعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي وبالتالي التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية،

وإذ تسلّم بضرورة تقديم الدعم، في جملة أمور، لإعداد دراسات وتنفيذ تدابير لتيسير التجارة، وكذلك للمواءمة بين سياسات الاقتصاد الكلي والأنظمة القانونية للبلدان المعنية،

(١١) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩١، الملحق رقم ١٣ (E/1991/34)، المرفق الأول.

(١٢) المرجع نفسه، ١٩٩٠، الملحق رقم ٩ (E/1990/29)، المرفق الأول.

في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، تنفيذاً تاماً وفعالاً؛

٢ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١٠)، وفي حين تؤكد أهمية الخطوات التي ستتخذ انفرادياً أو جماعياً لتنفيذ التزامات وسياسات الإعلان، تحت جميع الدول الأعضاء أن تسعى إلى الاستجابة لطلب الأمين العام للحصول على معلومات؛

٣ - تقرر أن تبقى تنفيذ الإعلان قيد الاستعراض السياسي في دورتها السابعة والأربعين؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً تحليلياً، في الوقت المناسب الذي يتيح نظر الجمعية العامة فيه في دورتها السابعة والأربعين، يتضمن تقييمه للخطوات التي اتخذتها حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فرادى ومجموعة، وكذلك أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها، من أجل تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين بندا بعنوان "التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية" (أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية؛ (ب) تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع.

الجلسة العامة ٧٦

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٤٥/٤٦ - التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها د-١٨/٣ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي يعلن عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع،

وإذ تضع في اعتبارها أن التكامل الاقتصادي الإقليمي له أهميته في توسيع التجارة والاستثمارات، ولاسيما في البلدان النامية، وأن التكامل الاقتصادي الإقليمي في كل مكان يحمل إمكانية تعزيز النمو الاقتصادي العالمي، وبخاصة إذا كان مصحوباً بالانفتاح على العالم الخارجي،

١ - تحيط علماً مع التقدير بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ؛

٢ - تلاحظ باهتمام اقتراح المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(١٤) بإجراء دراسة عن هيكل التصنيع العالمي من خلال المنظور الطويل الأجل على سبيل الإسهام في التقييم الشامل للتنمية الصناعية في البلدان النامية واحتياجاتها إلى هذه التنمية، وتوصي بأن يقوم مجلس التنمية الصناعية بالنظر في هذا الاقتراح في دورته المقبلة وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ؛

٣ - تكرر طلبها إلى الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية أن يقدمتا التقريرين المشار إليهما في الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٦/٤٥ في الوقت المناسب الذي يتيح نظر الجمعية العامة فيهما في دورتها السابعة والأربعين ؛

٤ - تقرر أن تنظر في البند المعنون "التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الأنشطة الإنتاجية في البلدان النامية" مرة كل سنتين اعتباراً من الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة .

الجلسة العامة ٧٦

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٤٧/٤٦ - تقديم المساعدة لتحقيق الانتعاش في ليبيريا وتعميرها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٢/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ تشير أيضاً إلى بيان مجلس الأمن المؤرخ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بشأن الحالة في ليبيريا، الذي رحب فيه المجلس، في جملة أمور، بالمبادرة الإقليمية للاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا ودعا إلى تقديم الدعم الدولي للجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع هناك،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في ليبيريا^(١٥)،

وإذ تلاحظ أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتقديم المساعدة للأجنيين الليبريين، فإن الحالة المتعلقة بالمشردين والعائدين لا تزال مُقلقة،

واستطلاع الجوانب التكنولوجية في عمليات إعادة التحويل الصناعي التي قد تكون لها ضرورة اقتصادية خلال عملية التكامل،

١ - تنوّه بما لعمليات التكامل فيما بين البلدان النامية من أهمية جوهرية بالنسبة إلى المجتمع الدولي عامة، وبوجه خاص بالنسبة إلى تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ؛

٢ - تقرر أنه ينبغي، في سياق التنقيح القادم للخطة المتوسطة الأجل ١٩٩٢ - ١٩٩٧ الذي سيجري في عام ١٩٩٢، إيلاء اهتمام خاص للأنشطة التي تشجع التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية، وتوصي بإدراج هذه الأنشطة كبرامج فرعية مستقلة في إطار إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية، حسب الاقتضاء، في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، مع مراعاة ضرورة التنسيق وتجنب الازدواج ؛

٣ - تطلب إلى اللجان الإقليمية أن تساهم، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في تحديد وإعداد وتنفيذ مشاريع خاصة بتيسير التكامل الاقتصادي، وأن تعرضها على المانحين الثنائيين والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية للنظر فيها ؛

٤ - تدعو جميع الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية إلى دعم هذه المبادرات ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً بشأن التقدم المحرز في هذا القرار .

الجلسة العامة ٧٦

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٤٦/٤٦ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الأنشطة الإنتاجية في البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١٩٦/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، فضلاً عن القرارات الأخرى في مجال التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١٦) ولاسيما الفقرتين ٢

و ٤ منه،

(١٤) انظر : E/1991/L.30 : انظر أيضاً : A/46/455-E/1991/141 .

(١٥) A/46/403 .

(١٦) A/46/455-E/1991/141 .